

Distr.: General
11 June 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورها الحادية عشرة

(جنيف، ٢٦-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨)

موجز

استعرضت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أثناء دورتها الحادية عشرة، التقدم الحاصل في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

وتضمنت الدورة جزءا وزاريا، حيث كانت ١٣ من الدول الأعضاء ممثلة على المستوى الوزاري وهي (الأردن، أنغولا، باكستان، بوركينا فاسو، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، رواندا، سويسرا، العراق، الفلبين، ليسوتو، ماليزيا). وضم المشاركون أيضا رؤساء منظمات دولية وإقليمية من منظومة الأمم المتحدة أو ممثلين عنهم، إلى جانب ممثلين عن الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الإسلامي؛ وممثلي المجتمع المدني والكيانات التجارية من قبيل الكاتل وسيسكو ومؤسسة بانتل وشبكات نويا سيمتر وتونس تلكوم وأيرست جنوب أفريقيا وتاتا للخدمات الاستشارية.

وشمل أهل الرأي كلا من تينا فيدروروف مستشارة وزيرة خارجية الولايات المتحدة لشؤون العلم والتكنولوجيا، وماورو ديل أميروغيو، وزير الدولة لشؤون التعليم والبحث في سويسرا، فضلا عن بعض مشاهير العارفين المتكلمين على الصعيد العالمي. مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن بينهم سويرامانيان رامادوراي، المسؤول التنفيذي الأول، والمدير العام لشركة تاتا للخدمات الاستشارية، وآرت رايلي، المدير الأقدم لأنظمة سيسكو.



ويرد عرض للمناقشات الموضوعية للجنة في الفصول من الثاني إلى الخامس من هذا التقرير. ومن القضايا التي تم التركيز عليها ما يلي:

- إن العلم والتكنولوجيا أداتان أساسيتان لتلبية الأهداف الإنمائية، ولا سيما تلك الواردة في إعلان الألفية. ويمكن أن يسهما في التصدي للتحديات العالمية في مجالات من قبيل الزراعة والصحة والطاقة والبيئة. ومن المهم أن تدمج البلدان النامية سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، فضلا عن أهمية اعتماد الحكومات لنهج أصحاب المصالح المتعددين، عند إعداد السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار
- إن القدرة على اكتساب المعرفة المتاحة ومواءمتها ونشرها واعتمادها، أمر بالغ الأهمية لكل بلد، وكذلك القدرة على إنتاج المعارف الجديدة واستخدامها، وإيجاد سبل مبتكرة لتطبيق العلم الحديث، من أجل التصدي للتحديات الإنمائية المحلية. ويتسم بالأهمية التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وتدعو الحاجة لمزيد من التفاعل بين المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية والمتقدمة؛ فضلا عن انتهاج سياسات ابتكارية لتحويل هجرة الأدمغة إلى كسب العقول.
- يقتضي الأمر الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكة الإنترنت على وجه الخصوص، في الإسهام في تبادل المعارف ونشرها، والتعجيل بالتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية.
- تدعو الحاجة لتيسير الوصول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث تكون متاحة للسكان منخفضي الدخل.
- مع اكتساب الفجوة الرقمية أبعادا جديدة، تقتضي الحاجة كفالة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة زهيدة ومحو الأمية الرقمية للفقراء الريفيين وغيرهم من الفئات المهمشة، بمن فيهم النساء.
- يعتمد عدد كبير من مسارات العمل المتعلقة بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، من قبيل الحكومة الإلكترونية، والصحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، والزراعة التكنولوجية، على الوصول السريع وبتكلفة زهيدة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- ينبغي زيادة التنسيق والتضافر بين مختلف الكيانات المكلفة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة

العالمي المعني بمجتمع المعلومات ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

- من المهم إيجاد بيئة تمكين، وتنمية رأس المال البشري ودور المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، في بناء مجتمع معلومات متكامل موجه حقا للتنمية، وعماده البشر.
 - في دورته الثانية عشرة الأخيرة أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر)، من جديد على الدور المحوري للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وهيئة القدرات على استخدام التكنولوجيات الحالية، واستحداث تكنولوجيات جديدة على السواء. وطلب إلى الأونكتاد تعزيز أعماله في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وفيما يقدمه من دعم للجنة.
 - تم تشجيع أمانة الأونكتاد على الدعوة إلى تقديم تقارير، على أساس طوعي، وإتاحة تلك التقارير، بما في ذلك نشرها على موقع اللجنة على الشبكة العالمية.
 - وتميزت النظرة إلى دورة استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا على أنها ممارسة مفيدة تشكل بداية مهمة لعملية إدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة التنمية الوطنية للبلد المذكور.
- وتوصي اللجنة في الفصل الأول من هذا التقرير بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع قرار واحد وأربعة من مشاريع المقررات.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٦	الأول - المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها .
٦	ألف - مشروع قرار معروض على المجلس لاعتماده
١٢	باء - مشاريع مقررات معروضة على المجلس لاعتمادها
١٢	الأول - "مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" في دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة
١٣	الثاني - مشاركة الكيانات الأكاديمية في عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
١٤	الثالث - "تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار المقرر تقديمه إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية عشرة"
١٤	الرابع - تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الحادية عشرة وجدول أعمالها المؤقت ووثائقها المقدمة إلى الدورة الثانية عشرة للجنة
١٥	جيم - مقرر موجه إليه انتباه المجلس
١٥	الوثائق التي نظرت فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الحادية عشرة
١٦	الثاني - المسائل التنظيمية
١٨	الثالث - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي
٢٦	الرابع - المواضيع ذات الأولوية:
٢٦	(أ) السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين

٢٦ والبحوث	(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم
٣٠	الخامس - تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة العاشرة للجنة والتقدم المحرز بشأن هذه المقررات
٣١	السادس - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثانية عشرة للجنة
٣٢	السابع - جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثانية عشرة للجنة
٣٣	الثامن - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية عشرة
٣٤	التاسع - تنظيم أعمال الدورة
٣٤	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٣٧	باء - الحضور
٣٧	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٣٨	دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل
٣٩	المرفق قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية عشرة

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات
بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار معروض على المجلس لاعتماده

١ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمد مشروع القرار التالي:

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات*
إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات^(١)،

وإذ يشير إلى أن الحصول على المعلومات وتبادل المعارف وابتكارها يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ثم في مساعدة جميع البلدان على التوصل إلى بلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وإذ يرى إمكانية تعزيز هذه العملية بإزالة الحواجز التي تعوق الحصول الشامل والواسع والمنصف وبتكلفة زهيدة على المعلومات. ونشدد على أهمية إزالة الحواجز التي تحول دون ردم الفجوة الرقمية، ولا سيما تلك التي تعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان ولرفاه شعوبها، وخاصة في البلدان النامية،

وإذ يقر بما يبذله جميع أصحاب المصلحة من جهود لتنفيذ نتائج مرحلي مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات،

وإذ يقر كذلك بما تبذله وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ولجانها الإقليمية من جهود لتنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والتزاماته وتوصياته،

وإذ يذكر بقراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وبالولاية التي أسندتها للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرات ٥٠-٥٤.

(١) انظر A/C.2/59/3، المرفق و A/60/687. والوثيقة الختامية متاحة أيضاً على الموقع <http://www.ito.int/wsis/index.htm>

وإذ يذكر أيضاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بـاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧،
وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٢)،

التحديات والفرص الناشئة

- ١ - يلاحظ أن الفجوة الرقمية تتغير في بعض الجوانب: وأن هذه الفجوة الرقمية تتقلص عموماً، إذ أن شكلاً جديداً للفجوة الرقمية ينشأ مختلفاً من حيث نوعية وسرعة الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- ٢ - يلاحظ أيضاً استمرارية أهمية مساعدة البلدان النامية في جهودها لردم الفجوة الرقمية، ولا سيما فيما يتعلق بفرص الاتصال والقدرة على حد سواء؛
- ٣ - يلاحظ كذلك أن التباين في تكلفة ونوعية الاتصال بين البلدان المتقدمة والنامية ما زال قائماً: ففي الاقتصادات المتقدمة ذات الدخل المرتفع، يقل كثيراً متوسط تكلفة أي اتصال عريض النطاق عنه في البلدان النامية، بالقيم الاسمية وكنسبة مئوية من متوسط الدخل الشهري على السواء؛
- ٤ - يلاحظ أن الفجوة الجنسانية ما زالت قائمة من حيث نوعية وتنوع أساليب الوصول إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي بناء مجتمع المعلومات في البلدان المتقدمة والنامية على السواء؛
- ٥ - يلاحظ أيضاً الزيادة البالغة في عدد الاشتراكات في الهواتف المحمولة، وخاصةً في البلدان النامية؛
- ٦ - يلاحظ مع القلق ازدياد عدد الحوادث التي تؤثر على سلامة وأمن الشبكة العالمية والتسبب في حدوث حالات انقطاع الخدمة في مناطق واسعة من العالم؛
- ٧ - يلاحظ في العديد من هذه البلدان قصور الاتساق والتكامل بين السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر. وأن إمكانات شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخرجة عموماً لأغراض التنمية لم تستغل بعد استغلالاً تاماً، ولا سيما في أفقر المناطق الريفية.

(٢) (A/63/72- E/2008/48).

٨ - **يطلب** إلى جميع أصحاب المصلحة زيادة الجهود المبذولة من أجل تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار فيها، وذلك بهدف زيادة إمكانية الاتصال ذي النطاق العريض، بما في ذلك الاتصال اللاسلكي، في مناطق وبلدان لا يزال فيها هذا الاتصال محدوداً أو متقدماً؛

٩ - **يهيب** بجميع الدول أن تتخذ خطوات، في بناء مجتمع المعلومات، بغرض تفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي أو الامتناع عن اتخاذه، لكونه يتعارض مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة ويعوق التحقيق التام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة، ويجول دون رعايتهم؛

١٠ - **يؤكد من جديد** أن حماية الملكية الفكرية هامة للتشجيع على الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات؛ وبالمثل، يعد تعميم المعارف ونشرها وتبادلها على نطاق واسع عاملاً مهماً للتشجيع على الابتكار والإبداع. كما يعد تيسير المشاركة المجدية للجميع في مسائل الملكية الفكرية وتبادل المعرفة من خلال التوعية وبناء القدرات على أتم وجه جزءاً أساسياً من أي مجتمع معلوماتي شامل؛

١١ - **يناشد** جميع أصحاب المصلحة زيادة جهودهم الرامية إلى الحد من التباين في تكلفة الاتصال، وذلك مثلاً بإنشاء نقاط للتبادل على شبكة الإنترنت وإنشاء بيئة تنافسية، على مستوى هياكل الشبكة الأساسية والمستويات المحلية معاً؛

١٢ - **يوصي** جميع الدول التي تناضل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في الوصول إلى شبكة الإنترنت وفي بناء مجتمع المعلوماتية في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، بما يكفل إدماج نهج جنساني ضمن سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الوطنية؛

١٣ - **يناشد** كذلك جميع أصحاب المصلحة مواصلة تطوير ونشر تطبيقات وخدمات سهلة الاستعمال للهواتف المحمولة وما يتصل بها من أجهزة، ولا سيما تلك المفيدة في المناطق الريفية وتعمل بنطاق ترددي منخفض وبفترة فاصلة سريعة؛

١٤ - **يناشد أيضاً** جميع أصحاب المصلحة التعاون بصورة أوثق لزيادة استقرار الشبكات العالمية ومرونتها وأمنها في مواجهة حالات الانقطاع والتصدي للحوادث والهجمات على هذه الشبكات؛

١٥ - **يهيب** بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تعد على أساس منتظم تقييماً لإمكانية حصول الدول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة شاملة مع تقديم

التقارير بهذا الشأن لإتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

١٦ - **يوصي** بإدماج سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية و/أو الحد من الفقر حسب أولويات البلدان؛

١٧ - **يوصي أيضا** بزيادة التعاون الدولي على جميع المستويات وفيما بين جميع أصحاب المصلحة، لمساعدة المناطق الريفية على الوصول إلى شبكة الإنترنت والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجه عام؛

أوجه النجاح والقصور المتحققة حتى الآن في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

١٨ - **يحيط علماً** مع التقدير بالعمل المتواصل الذي يضطلع به منتدى إدارة الإنترنت وبنهجه الذي يشمل أصحاب المصلحة المتعددين وبرنامج المبتكر، ويعرب عن امتنانه للحكومات المضيفة لما قدمته من مساهمات؛

١٩ - **يقر** بالتقدم المحرز في تنمية قدرات متعددة اللغات على شبكة الإنترنت،

٢٠ - **يقر أيضا** بما تقوم به الشراكة المتعلقة بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من عمل يرمي إلى وضع مؤشرات لمواصلة نظر اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة واتخاذها للقرارات؛

٢١ - **يلاحظ** عدم وجود مؤشرات لقياس التقدم المحرز في بلوغ الأهداف المنصوص عليها في الجزء بء من خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في مرحلته الأولى، المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر^(٣)، التي أقرتها الجمعية العامة^(٤).

٢٢ - **يحيط علماً** بما تبذله اللجان الإقليمية من جهود في تنسيق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، بما في ذلك في وضع استراتيجيات إلكترونية وبناء القدرات وتقييم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(٣) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

(٤) انظر القرار ٢٢٠/٩٥.

٢٣ - يقر بجهود جميع ميسري مسار عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، ولا سيما بجهود الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المتمثلة في دورهما كميسرين رئيسيين؛

٢٤ - يلاحظ أن التصميم الذي وضع لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وفقاً لما هو محدد في برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات^(٥) معقد بعض الشيء كما أنه وضع قيوداً تحد من مشاركة جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما من البلدان النامية؛

٢٥ - يحيط علماً بالرسالة الموجهة من الأمين العام للأمم المتحدة، إلى المنظمات المختصة المسؤولة عن المهام الأساسية المرتبطة بشبكة الإنترنت تطلب إليها تقديم تقارير عن الخطوات التي اتخذتها من أجل تعزيز التعاون وفق الفقرة ٧١ من برنامج عمل تونس، ويتطلع إلى التقرير الذي سيعده الأمين العام الذي قد يتضمن توصيات بشأن كيفية متابعة تنفيذ العملية؛ كما يلاحظ أن جميع أصحاب المصلحة، سيشاركون في هذه العملية حسب دور كل منهم؛

٢٦ - يؤكد من جديد أهمية مجمل ما اتخذ من قرارات بشأن إدارة الإنترنت على النحو المبين في برنامج عمل تونس؛

٢٧ - يوصي منتدى إدارة الإنترنت، بوصفه منتدى للمناقشة يضم أصحاب مصلحة متعددين، بأن يواصل تركيزه على مسائل السياسات المتعلقة بإدارة الإنترنت؛

٢٨ - يشجع على التعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما يشمل المنظمات الدولية، على نحو يتماشى مع ولاياتها والموارد المتاحة حالياً في ميزانيتها، بشأن تعددية لغات الإنترنت؛

٢٩ - يوصي بأن تنظر الشراكة المتعلقة بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في وضع معايير ومؤشرات، تشمل مؤشرات الأثر، لمواصلة اضطلاع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بالنظر واتخاذ القرارات من أجل تتبع التقدم المحرز لبلوغ الأهداف والغايات المحددة والواردة في وثائق نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، ولا سيما الجزء بء من خطة العمل المعتمدة في جنيف؛

٣٠ - يوصي أيضاً بأن يحدد ميسرو مسار العمل، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، مراحل ومواعيد نهائية وبرامج زمنية لمسارات عملهم آخذين في الاعتبار وثائق نتائج مؤتمر القمة؛

(٥) انظر A/60/687، الفصل الأول، الفرع باء.

٣١ - **يوصي كذلك** بأن ينظم الميسرون الرئيسيون مشاورات مفتوحة لأصحاب المصلحة بما يكفل تحسين فعالية واتساق التصنيف السنوي للأنشطة المتصلة بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛

٣٢ - **يوصي** فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بأن ينظم مشاورات مركزة ومفتوحة لأصحاب المصلحة عن تنفيذ الفقرات ٣ إلى ٢٨ من "برنامج عمل تونس وعن الآليات المالية اللازمة لمواجهة تحديات تكنولوجيايات المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية"؛

٣٣ - **يوصي أيضا** بأن تعتمد أثناء عملية التيسير أدوات للتعاون الإلكتروني مثل القوائم البريدية وتطبيقات الشبكة العالمية، الجيل ٢,٠، والمراسد ونماذج مراكز تبادل المعلومات، وذلك لتعزيز مشاركة أصحاب المصالح المتعددين، ولا سيما من البلدان النامية؛

٣٤ - **يوصي كذلك** بأن يوجه ميسرو مسار العمل انتباه اللجنة لدى تقديم تقاريرهم إلى أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية طبقا لقرار المجلس ٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، إلى العقبات والمصاعب التي اعترضت طريق جميع أصحاب المصلحة بشأن الالتزامات والتوصيات المتصلة بمسار عمل كل منهم على الصعيدين الإقليمي والدولي وأن يطرحوا المقترحات على اللجنة لاتخاذ الإجراءات الممكنة عند الاقتضاء؛

٣٥ - **يطلب** إلى جميع الجهات الفاعلة والمؤسسات المشاركة في تنفيذ متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات أن تواصل توضيح ما تضطلع به من أدوار، وتحسين عمليتي التنسيق وتبادل المعلومات وإقامة علاقات تآزر لتحقيق أقصى حد من فعالية الاستفادة من الموارد المتاحة؛

٣٦ - **يدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم استعراض وتقييم عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن متابعة المؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛

٣٧ - **يوصي** جميع أصحاب المصلحة بمضاعفة جهودهم الرامية إلى تنفيذ رؤية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بوصفها رؤية محورها البشر كما أنها شاملة وموجهة نحو التنمية وصادرة عن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وهي رؤية تهدف إلى زيادة الفرص الرقمية لجميع الأشخاص لمساعدتهم على سد الفجوة الرقمية.

باء - مشاريع مقررات معروضة على المجلس لاعتمادها

٢ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعتمد مشاريع المقررات التالية:

مشروع المقرر الأول

”مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية“ في دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يذكّر بقراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وبمقرره ٢١٥/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وإذ يسلم بضرورة مضاعفة مشاركة المجتمع المدني والكيانات التجارية ومساهماتها الجديدة في عمل اللجنة:

(أ) يقرر أن يوجه الدعوة بصورة استثنائية ودون مساس بالأنظمة الداخلية المعمول بها في اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس لكنها أصبحت معتمدة لدى مؤتمر القمة العالمية المعني بمجتمع المعلومات لكي تشارك في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها الثانية عشرة والثالثة عشرة؛

(ب) يحث على تقديم مساهمات طوعية من أجل توفير أقصى حد ممكن من المساعدة في مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني للبلدان النامية وضمان تحقيق التوازن في تمثيلها، بما في ذلك في الأفرقة التابعة للجان؛

(ج) يدعو اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية إلى النظر بأسرع وقت ممكن في الطلبات المقدمة من هذه الكيانات وفقاً للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني، الفقرات ٨-١٢.

مشروع المقرر الثاني

مشاركة الكيانات الأكاديمية في عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاجتماعي والاقتصادي، إذ يشير إلى الفقرات ١٤ إلى ١٦ من قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، المعنون "متابعة مؤتمر القمة العالمية المعني بمجتمع المعلومات واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، وإذ يقر بأن الكيانات الأكاديمية التي اعتمدت لدى مؤتمر القمة العالمية المعني بمجتمع المعلومات ضمن فئة المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني لا تستطيع الحصول على المركز الاستشاري لدى المجلس. بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، وأن مشاركتها في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وفقاً لقرار المجلس ٢١٥/٢٠٠٧ المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ تقتصر بالتالي على الدورتين العاشرة والحادية عشرة للجنة، وإذ يقر كذلك بأن هذه الكيانات الأكاديمية مهمة كطرف صاحب مصلحة في مجتمع المعلومات وبأنها تسهم إسهاماً هاماً في تحقيق أهداف ومقاصد مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي متابعته:

(أ) يقرر أنه يجوز للكيانات الأكاديمية المعتمدة لدى مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات أن تشارك بصفة استثنائية وبدون مساس بالأنظمة الداخلية، في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وفقاً للنظام الداخلي للمجلس؛

(ب) يطلب إلى أمانة اللجنة أن تقترح على المجلس قوائم بالكيانات الأكاديمية، بما فيها أكاديميات العلوم والهندسة، غير المعتمدة لدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، التي أعربت أو تعرب عن رغبتها في المشاركة في أعمال اللجنة، لينظر فيها المجلس وبقراها في الوقت المناسب، وذلك لتمكينها من المشاركة بصورة استثنائية في أعمال اللجنة وفقاً للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ج) يؤكد على أن هذا القرار اتخذ بصورة استثنائية وبدون مساس بالنظام الداخلي للمجلس، ولا سيما بأحكام قرار المجلس ٣١/١٩٩٦ بشأن اعتماد ومشاركة المنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات الرئيسية في عمل المجلس وهيئاته الفرعية، وعلى ألا يُنشئ ذلك سابقة؛

(د) يقرر أن يستعرض في عام ٢٠١٠ قائمة بطرائق مشاركة الكيانات الأكاديمية في أعمال اللجنة.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني، الفقرات ١٣-١٦.

مشروع المقرر الثالث

”تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار المقرر تقديمه إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية عشرة“*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن المواضيع ذات الأولوية التي تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي يجري تناولها خلال فترة السنتين الحالية.

مشروع المقرر الرابع

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الحادية عشرة وجدول أعمالها المؤقت ووثائقها المقدمة إلى الدورة الثانية عشرة للجنة**

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الحادية عشرة^(٦)؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت والوثائق المقدمة إلى الدورة الثانية عشرة للجنة على النحو المبين أدناه.

جدول الأعمال المؤقت والوثائق المقدمة إلى الدورتين الثانية عشرة للجنة:

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٢ - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الوثائق

تقرير الأمين العام

٣ - المواضيع ذات الأولوية:

(أ) السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين؛

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرتين ٥٥-٥٦.

** للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس، الفقرات ٨٨-٩٠.

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ١١ (E/2008/31).

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) ”تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجال التعليم والبحوث“.

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ج) تقديم تقارير عن استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤ - التنفيذ والتقدم المحرز بشأن المقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة للجنة.

٥ - انتخاب الرئيس وسائر أعضاء المكتب للدورة الثانية عشرة للجنة.

٦ - جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثالثة عشرة للجنة.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية عشرة.

جيم - مقرر موجه إليه انتباه المجلس

٣ - يوجه اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقرر التالي الذي اتخذته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

الوثائق التي نظرت فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الحادية عشرة*

تخطط اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علماً بالوثيقتين التاليتين:

(أ) تقرير الأمين العام عن السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك فرص الوصول والبنية الأساسية وبيئة التمكين^(٧)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث^(٨).

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الرابع، الفقرة ٧١.

(٧) E/CN.16/2008/3

(٨) E/CN.16/2008/4

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

أبعاد المسائل الجنسانية والعلم والتكنولوجيا فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة

٤ - في جلستها التاسعة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، وُجِه انتباه اللجنة إلى الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٦١/١٤٣.

٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثل المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٦ - وأقرت اللجنة بأن العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مهمان لصحة ورفاه المرأة، وفي التصدي لمختلف أشكال العنف ضد المرأة والتخفيف من حدتها. ولهذا الغاية، وافقت اللجنة على رصد وتوثيق استخدام العلم والتكنولوجيا، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما يتعلق بارتكاب العنف ضد المرأة، مع نشر الوعي في هذا الصدد؛ إضافة إلى توثيق ونشر المعلومات عن الكيفية التي يمكن بها استخدام العلم والتكنولوجيا في تفادي العنف ضد المرأة ومعالجته والتخفيف من حدته.

٧ - ووافقت اللجنة أيضا في الجلسة نفسها على إحالة نص البيان، الذي قام بتلاوته وتوزيعه ممثل المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية، إلى الأمين العام في إطار تقريره السنوي الذي يقدمه إلى الجمعية العامة.

مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني في الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٨ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر تحت عنوان "مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية عشرة" مقدم من السلفادور بناء على مشاورات غير رسمية ومصمم في ورقة غير رسمية.

٩ - وفي الجلسة نفسها، قدم ممثل السلفادور تقريرا عن نتائج المشاورات غير الرسمية التي عُقدت بشأن: مشروع المقرر.

١٠ - وعقب بيانات أدلى بها ممثلو كل من: جمهورية إيران الإسلامية وشيلي والفلبين والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والاتحاد الروسي وفرنسا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أجلت اللجنة النظر في مشروع المقرر.

١١ - وفي جلستها العاشرة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر منقح تحت عنوان "مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" في دورتها الثانية عشرة مقدم من الرئيس، نتيجة لمشاورات غير رسمية عُقدت بشأن مشروع المقرر المقدم من السلفادور، الذي عُمم بالانكليزية فقط.

١٢ - ووافقت اللجنة على التوصية بتقديم مشروع المقرر المنقح بصيغته المنقحة شفويا خلال المناقشة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر الأول).

مشاركة الكيانات الأكاديمية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١٣ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر مقدم من السلفادور ومعمم في ورقة غير رسمية بالانكليزية فقط تحت عنوان "مشاركة المؤسسات والكيانات الأكاديمية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية".

١٤ - وعقب بيان أدلى به ممثل السلفادور، أجلت اللجنة النظر في مشروع المقرر.

١٥ - وفي الجلسة العاشرة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر منقح تحت عنوان "مشاركة الكيانات الأكاديمية في أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" مقدم من الرئيس، نتيجة لمشاورات غير رسمية عُقدت بشأن مشروع المقرر المقدم من السلفادور، والذي عُمم بالانكليزية فقط.

١٦ - وفي الجلسة نفسها وافقت اللجنة على التوصية بتقديم مشروع المقرر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر الثاني).

الفصل الثالث

التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٧ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول أعمالها في جلساتها من الأولى إلى الرابعة والجلستين الثامنة والتاسعة، المعقودة في ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/63/72-E/2008/48).

(ب) تقرير موجز من إعداد أمانة الأونكتاد عن اجتماع فريق المناقشة المنعقد بين الدورات في كوالالمبور من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (E/CN.16/2008/CRP.1).

١٨ - وفي جلستها الأولى، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو، أجرت اللجنة مناقشة على المستوى الوزاري (انظر الفصل التاسع، الفرع ألف)

العروض المقدمة

١٩ - في جلستها الثانية، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى عرض مقدم من نائب رئيسها يانيس كار كليتر، (لاتفيا) الرئيس السابق للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، مرحلة تونس.

٢٠ - وفي الجلسة نفسها قدمت عروض من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا، ومن ممثلي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢١ - وفي الجلسة نفسها أيضا قدم عرض أيضا من ممثل المفوضية الأوروبية.

حوار بشأن التجارب الإقليمية

٢٢ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو، أجرت اللجنة حوارا بشأن التجارب الإقليمية المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات أداره السيد ماريك بلكا، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢٣ - وقدم أعضاء الفريق التالية أسماؤهم عروضاً وشاركوا في حوار مع ممثل الجمهورية الدومينيكية: ميغيل أنجيل آلكين كاسترو نائب الممثل الدائم للسلفادور، وأنور البطيخي أمين عام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن، وطارق الرحمن رئيس مجلس العلوم والتكنولوجيا في باكستان، ويواكيم تانكوانو، وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بوركينا فاسو.

٢٤ - وشارك في الحوار أيضاً ممثلو تاتا للخدمات الاستشارية والمنظمة الكندية للخدمات التنفيذية وويب فورس الدولية.

٢٥ - وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، عقدت اللجنة حلقتي نقاش خاصتين لأصحاب المصلحة المتعددين كانت خلفية النقاش الأولى حول موضوع "الموجات العريضة النطاق: هل تشكل الميدان الجديد للفجوة الرقمية؟" بينما كانت حلقة النقاش الثانية حول موضوع "الأمن الحاسوبي". واستمعت اللجنة إلى بيانات من ماكسيموس أونغكييلي (ماليزيا)؛ رئيس اللجنة، وهاولين زهاو، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، وساربولاند خان، المنسق التنفيذي للتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية.

حلقة النقاش الأولى: الموجات العريضة النطاق: هل تشكل الميدان الجديد للفجوة الرقمية؟

٢٦ - أدار حلقة النقاش برتراند دي لا شابيل، المبعوث الخاص لمجتمع المعلومات، ووزارة الشؤون الخارجية والأوروبية، فرنسا.

٢٧ - وقدم أعضاء الفريق التالية أسماؤهم عروضاً: إنرييت إيستر هاوسن، المدير التنفيذي لرابطة الاتصالات التقدمية؛ وثييري البراند، نائب الرئيس، الجسور الرقمية الكاتل؛ آرت رايلي، المدير الأقدم، أنظمة سيسكو؛ وكريستوفر ليغوتكو، مدير معايير ونظم الأجهزة اللاسلكية، شركة إنتيل؛ وآلان كنوت - كريغ، المدير العام، آي بيرست، جنوب أفريقيا؛ وأحمد محجوب، الرئيس التنفيذي، الاتصالات التونسية، تونس؛ ويوري غرين، نائب مدير مكتب تطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية، الاتحاد الدولي للاتصالات.

٢٨ - وذكر المشاركون إن الموجات العريضة النطاق ليست ترفاً، ولكنها بنية تحتية أساسية وبالغة الأهمية. وهناك اتفاق واسع النطاق بأن الوصول الكافي للموجات العريضة النطاق أمر بالغ الأهمية بالنسبة لعدد كبير من مسارات العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، مثل الحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والأعمال التجارية

الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والزراعة الإلكترونية. فمثلا لن تكون حلقات التدريس التفاعلية الإلكترونية ممكنة باستخدام نظم ذات معدل نقل منخفض للبيانات؛ وعلى نفس المنوال، يعد الوصول بشكل ملائم إلى الموجات العريضة النطاق مهمًا لتيسير أنشطة الأعمال التجارية ولتوفير بيئة تنافسية للعمل التجاري. لذا، فإن الموجات العريضة النطاق تبشر بآفاق كبيرة للاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

٢٩ - وتوقفت العديد من المقترحات التي ترمي إلى تقليل الوصول إلى الموجات العريضة النطاق وخفض تكاليفها. وتشمل تلك المقترحات تفادي الجهات الوحيدة والاحتكارية المقدمة للخدمات والجهات؛ والتفاوض المشترك من أجل إتاحة إمكانية الوصول من قبل مجموعة متعددة من مقدمي خدمات الشبكة لاكتساب موقف القدرة على المساومة، واستخدام نقاط تبادل الإنترنت والخوادم المزدوجة، واستعمال الشبكات القائمة حاليًا، مثل خطوط الطاقة الكهربائية أو أنابيب شبكة المجاري لت تركيب الكبلات.

حلقة النقاش الثانية: الأمن الحاسوبي

٣٠ - أدلى بيان اليكساندر نوتكو، رئيس شعبة استراتيجيات المؤسسة بالاتحاد الدولي للاتصالات كما قام بإدارة حلقة النقاش.

٣١ - وقدم أعضاء الفريق التالية أسماءهم عروضاً وشاركوا في حوار مع وفد النمسا: حمدون أ. توري (جمهورية مالي)، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ ويواكيم تانكونو، وزير البريد وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في بوركينا فاسو؛ وسولانج غرناوطني - هيلي، الأستاذ بكلية التجارة والاقتصاد، جامعة لوزان؛ وآلين مودوكس، المدير العام المساعد سابقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وعضو مجلس إدارة مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السلام؛ وغراهام بتلر، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لباي تيك إنترناشونال المحدودة.

٣٢ - وركز المشاركون على عدد من القضايا المتعلقة بالأمن الحاسوبي: (أ) إنتاج منتجات ضبط آمنة وشفافة؛ (ب) تهمة سلوك موثوق وآمن فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ج) وضع نظام موثوق ويمكن الاعتماد عليه لإدارة الهوية الرقمية؛ (د) المسائل المتعلقة بالسرية وحقوق الإنسان؛ و (هـ) حماية المستهلك.

٣٣ - ولاحظ العديد من المشاركين أن هناك حاجة لوضع ثقافة للأمن الحاسوبي. وأشار إلى أن البشر هم الحلقة الأضعف في السلسلة الأمنية. وإذا كانت بعض البلدان ستصبح الحلقة الأضعف في سلسلة الأمن الدولي، فإنها ستؤثر على مستوى الأمن الحاسوبي العالمي.

كما أكدوا الحاجة لإيجاد توازن بين سلامة وخصوصية الأفراد والأعمال. ولاحظ أعضاء الفريق أن الأمن الحاسوبي هو جهد متواصل ومستمر يتطلب تناول الخبرات. ولما كان الذين يعملون على الفضاء الحاسوبي منظمين في الغالب؛ ينبغي أن يكون المجتمع الدولي منظماً كذلك في تأمين الأمن الحاسوبي.

٣٤ - ولاحظ العديد من المشاركين أن القدرة على تنظيم واعتراض ومراقبة تكنولوجيا بروتوكول الاتصال الصوتي عبر شبكة الإنترنت هي سلاح رئيسي ضد الأخطار الحديثة التي تهددها. ويحتاج المشغّلون والمنظمون، وكذلك المنظمات الأمنية، إلى تخصيص أدوات للتصدي لمسائل الاتصالات القائمة على تكنولوجيا بروتوكول الاتصال الصوتي عبر شبكة الإنترنت، مثل الأمن الوطني، والاعتراض بصورة قانونية، وحركة الاتصالات الهاتفية غير المشروعة، والمواقع غير القانونية على الشبكة العالمية (منع الوصول إلى المواقع غير الملائمة على الشبكة)، والشبكات الخاصة الافتراضية القائمة على بروتوكول الإنترنت، والتشفير. وهناك اعتراف متزايد بأن الشبكات النظيرة الحاسوبية المشفرة أصبحت تشكل تهديداً للأمن الوطني، وأصبحت محظورة من قبل العديد من الهيئات بغرض حماية المعلومات لمنع النقل غير المشروع للبيانات.

٣٥ - وأوصي بعدد من المقترحات لخيارات السياسة القطرية في مكافحة أوجه الضعف في مجال الأمن الحاسوبي، وهي بالتحديد: (أ) وضع إطار قانوني فعال وقابل للإنفاذ على الصعيد الوطني ومتوافق على الصعيد الدولي؛ (ب) دعم إتباع المعايير التقنية والإجرائية للأمن الحاسوبي وتعزيزها؛ (ج) وضع هياكل تنظيمية؛ (د) العمل على دعم مبادرات ترمي لبناء القدرات، و (هـ) دعم التعاون الوطني والإقليمي والدولي. وقد عبر المشاركون عن دعمهم لخطة الأمن الحاسوبي للاتحاد الدولي للاتصالات بوصفها إطاراً للتعاون الدولي من أجل تلبية أهداف مسار العمل جيم ٥ لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بشأن بناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٣٦ - وفي جلستها الرابعة، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى بيان استهلاكي أدلى به رئيس قسم العلوم والتكنولوجيا في الأونكتاد.

٣٧ - وفي الجلسة نفسها، بدأت اللجنة مناقشتها العامة واستمعت إلى بيانات من ممثلي كل من باكستان وتونس والجمهورية الدومينيكية وكوبا والأرجنتين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والبرازيل والسلفادور وجمهورية إيران الإسلامية ورواندا وسويسرا.

٣٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلاً للاتحاد الأفريقي والاتحاد البرلماني الدولي.

٣٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا أدلى ببيانات ممثلو غرفة التجارة الدولية واتحاد ويب فورس الدولي ورابطة الاتصالات التقدمية والمدرسة الوطنية العليا للتقنيات المتقدمة ومؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٠ - وأكد المشاركون أن بناء مجتمع معلومات شامل يتطلب نهجا تعاونيا وأصحاب مصلحة متعددين بحيث يشمل الحكومة ودوائر الأعمال والمجتمع المدني على جميع الأصعدة. وعلى الصعيد الوطني ربما تستفيد مبادرات الحكومة الإلكترونية من نهج أصحاب المصلحة المتعددين، لا سيما تلك النهج التي أدت إلى تحسين التشغيل المتبادل للنظم بالدوائر الحكومية، وتعزيز الأمن عن طريق استخدام التوقعات الإلكترونية والرقمية، وتحسين وضع ونشر معايير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا إلى تحسين كفاءة الهيئات البرلمانية والنيابية وهيئات الحكم.

٤١ - وأثنى المشاركون على منتدى إدارة الإنترنت بوصفه مثالا جيدا للممارسة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، واقترحوا زيادة التفاعل بين المنتدى واللجنة. ورحب المشاركون بتقرير الأمين العام عن متابعة مؤتمر القمة واقترحوا أن تقيم التقارير المستقبلية توازنا بين التقدم المحرز وبين العقبات والقيود التي تتم مواجهتها. ولاحظ بعض المشاركين، مع القلق، أن الترتيبات المؤقتة الحالية لمشاركة المنظمات غير الحكومية المعتمدة من جانب القمة ستنتهي صلاحيتها بنهاية عام ٢٠٠٨، واقترحوا استكشاف سبل ووسائل لضمان مشاركة تلك المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى المؤسسات الأكاديمية، من أجل تعظيم المشاركة والمساهمة من جانب المجتمع المدني والكيانات التجارية في عمل اللجنة مع الإفادة إلى أقصى حد من هذه المساهمة. ولاحظ المشاركون أيضا الحاجة لإعادة تنظيم مسارات العمل في مجموعات مواضيعية.

٤٢ - وأشار المشاركون إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل عاملا تمكينيا قويا للتنمية ولكنها ليست غاية في حد ذاتها. ولاحظوا أنه، لدى قياس تطوير هذه التكنولوجيات، يلزم المضي إلى ما بعد مؤشرات القدرة على الاتصال وإدراج المؤشرات الاجتماعية بشأن محتوى المعرفة واستخداماتها وابتكارها وإبداعها إضافة إلى الوصول إليها. ورحب المشاركون بالتقدم المحرز في مجال الشراكة الخاصة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وشجعوا الشراكة على القيام بتوسيع مؤشراتها وقياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولاحظ أيضا أنه، بسبب عدم توفر البيانات، ستكون تلك المهمة متسمة بالتحدي. وأشار المشاركون إلى فائدة

تقرير مجتمع المعلومات العالمي ٢٠٠٧، في تتبع التقدم المحرز صوب تطور مجتمع المعلومات، وفي سد الفجوة الرقمية، ودعوا إلى مواصلة إصداره.

٤٣ - وفيما يتعلق بعملية المتابعة، لاحظ عدد من المشاركين الحاجة إلى زيادة التعاون بين مختلف الوكالات. ورحبوا باقتراح الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو، وميسري مسارات العمل الآخرين، بتقصير مدة مجموعة المناسبات السنوية المتصلة بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إلى أسبوع واحد، بهدف بناء التعاضد وتفادي الازدواجية وتحقيق أقصى قدر من المشاركة والتعاون.

٤٤ - وساد الاتفاق على أنه، بينما تضيق الفجوة الرقمية فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيات الأساسية للمعلومات والاتصالات، وعلى وجه الخصوص في مجال الهواتف النقالة، إلا أن الفجوة في مجالات أخرى، وعلى وجه الخصوص في مجال الموجات العريضة النطاق، تظل مصدر قلق عميق. وقد أشار العديد من المتكلمين إلى أن الفجوة الرقمية ظلت مشكلة رئيسية بالنسبة للبلدان النامية. وتوجد اختلافات كبيرة بين البلدان داخل المناطق وفيما بينها ثم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهناك قدر كبير من أوجه عدم المساواة فيما بين الفئات الاجتماعية. فالفقراء والنساء وذوو الإعاقة متضررون بدرجة كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على تلك التكنولوجيات. وقد حددت التكلفة العالية للوصول إلى شبكة الإنترنت بوصفها مشكلة رئيسية في العديد من البلدان النامية. وتم التعرف على العديد من المعوقات التي تحد من الوصول إلى شبكة الإنترنت في البلدان النامية، بما في ذلك المعوقات من ناحية الطلب، مثل الدخل المنخفض والتكلفة العالية لمعدات تكنولوجيا المعلومات وتدني الإلمام بالحاسوب، والمعوقات من ناحية العرض، مثل انعدام إمكانية الحصول على تمويل، ونقص الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاحتكارات في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض البلدان. وبيّن عدد من المتكلمين أن السبب في الكلفة العالية للحصول على الهواتف النقالة في بعض البلدان النامية هو عدم تحرير أسواق الاتصالات بشكل كاف واستمرار الاحتكارات.

٤٥ - ولاحظ المشاركون أن الاستقرار السياسي أمر أساسي لتطور مجتمع المعلومات. ويحتاج الأمر إلى مزيج من السياسات الداعمة الرامية إلى إيجاد الظروف الملائمة لسوق تنافسية لشبكات ثابتة للموجات العريضة النطاق وللهواتف النقالة، وبناء القدرات البشرية وإيجاد المحتوى، إضافة إلى هيئة بيئة تقدمية لحقوق الملكية الفكرية تشجع الالتزام بالملكية الفكرية واستخدام التكنولوجيات المسجلة والتكنولوجيات الحرة والتكنولوجيات ذات المصادر المفتوحة. ولكن، بينما توفر الحلول القائمة على السوق فوائد للسكان المتوسطي

الدخل وسكان المدن، فهي في الغالب تحمل الفقراء والفئات المحرومة الأخرى. لذا، فمن المطلوب إيجاد تدابير إضافية لتلبية احتياجاتهم.

٤٦ - وفي هذا الصدد رؤي أن شركات أصحاب المصلحة المتعددين ونهج "من القاعدة إلى القمة" تتسم بأهمية بالغة.

العروض التي قدمها ميسرو مسارات العمل وممثلو المواضيع الأخرى لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٤٧ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، قدم نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات تقريراً عن تيسير مسارات العمل من قبل الاتحاد.

٤٨ - وأدلى بيانات ميسرو مسارات العمل التالية أسماؤهم: منتدى إدارة الإنترنت، الأونكتاد، اليونسكو، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية.

٤٩ - وأدلى ممثل فرنسا ببيان.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٥٠ - في جلستها الثانية، المعقودة يوم ٢٨ أيار/مايو، أدلى نائب الرئيس (لاتفيا)، ببيان وجه فيه انتباه اللجنة لمشروع قرار بشأن "تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات"، وتم توزيعه بالانكليزية فقط.

٥١ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة نص منقح لمشروع القرار، مقدم من نائب الرئيس، بناء على مشاورات غير رسمية، وقد أتيح بالانكليزية فقط.

٥٢ - وقدم نائب الرئيس تقريراً عن نتائج المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن مشروع النص.

٥٣ - وأحيطت اللجنة علماً بأن مشروع القرار لن تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

٥٤ - وفي الجلسة نفسها، وعقب بيان أدلى به ممثل سري لانكا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار المقرر تقديمه إلى اللجنة المعنية
بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية عشرة

٥٥ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع
مقرر مقدم من شيلي، تحت عنوان "تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا
والابتكار المقرر تقديمه إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
في دورتها الثانية عشرة".

٥٦ - وفي الجلسة نفسها، وعقب بيان أدلى به ممثل الجمهورية الدومينيكية، وافقت اللجنة
على التوصية بتقديم مشروع المقرر إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده (انظر الفصل
الأول، الفرع باء، مشروع المقرر الثالث).

الفصل الرابع

المواضيع ذات الأولوية:

- (أ) السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين
- (ب) تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث

٥٧ - نظرت اللجنة في البندين ٣ (أ) و (ب) من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والخامسة إلى السابعة المعقودة في ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين (E/CN.16/2008/3)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث (E/CN.16/2008/4)؛

(ج) التقرير الموجز الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن اجتماع الفريق المنعقد بين الدورات في كوالالمبور من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (E/CN.16/2008/CRP.1).

٥٨ - وفي جلستها الأولى، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو، أجرت اللجنة مناقشة مع المستوى الوزاري (انظر الفصل التاسع، الفرع ألف).

٥٩ - وفي جلستها الخامسة المعقودة في ٢٨ أيار/مايو، أدلى ممثل الأونكتاد بنفسها ببيان استهلاكي في إطار البند ٣ (أ) من جدول الأعمال.

٦٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم بارميندر جيت سينغ، المدير التنفيذي، عرضا عن تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير، بنغالور، الهند.

٦١ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو كل من العراق، والهند، وكوبا، وفرنسا، وجنوب أفريقيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وشيلي، والولايات المتحدة، وليسوتو وجامايكا، وجمهورية فتزويلا البوليفارية، وبوركينا فاسو، والجمهورية الدومينيكية.

- ٦٢ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانين ممثلًا للمنظمتين غير الحكوميتين التاليتين: رابطة الاتصالات التقدمية وغرفة التجارة الدولية.
- ٦٣ - وفي الجلسة نفسها كذلك، أدلى ممثل الأونكتاد ببيان.
- ٦٤ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٢٨ أيار/مايو، أدلى ممثل الأونكتاد ببيان استهلاكي في إطار البند ٣ (ب) من جدول الأعمال.
- ٦٥ - وفي الجلسة نفسها، قدم السيد إلكا لكانيمي، عرضا لشبكات نوكيا سيمتر.
- ٦٦ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو كل من السودان، وباكستان، وشيلي، والنمسا، وسري لانكا، والولايات المتحدة الأمريكية، والفلبين، وجنوب أفريقيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والمملكة المتحدة، وليسوتو، والاتحاد الروسي، وماليزيا، والجمهورية الدومينيكية، وجامايكا، ورواندا.
- ٦٧ - وأدلى ببيان ممثل المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- ٦٨ - وفي الجلسة نفسها أدلى ببيانات ممثلو منظمة المدرسة الوطنية العليا للتقنيات المتقدمة، ومنظمة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير.
- ٦٩ - وخلال المناقشات أُشير على نطاق واسع إلى تنمية رأس المال البشري باعتباره ركيزة محورية لبناء القدرات في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار. واعتُبر التعاون فيما بين الجامعات وفيما بين الباحثين ذا فائدة جمة للباحثين والأساتذة والطلبة. ويمكن أن تكون الحلقات الدراسية التي تجمع هذه الفئات الأربع مفيدة أيضا، عندما تنظم مثلا على أساس دون إقليمي أو إقليمي، وتضم مشاركين من خارج المنطقة، في موضوع معين. وبالمثل، يمكن أن يكون التعاون فيما بين الجامعات والصناعة مفيدا، ولا سيما في تعزيز إضفاء الطابع التجاري على نواتج الأبحاث.
- ٧٠ - وأشار العديد من المشاركين إلى أهمية دور القدرات في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما فيها القدرات في مجال الهندسة، من أجل تعزيز التنمية المستدامة لتجنب الركود الاقتصادي. كما شُدد على أن نمو البلدان الاقتصادي يعتمد إلى حد كبير على تنمية هذه القدرات.
- ٧١ - وفي جلستها العاشرة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، أحاطت اللجنة علما، بناء على اقتراح الرئيس، بتقارير الأمين العام المقدمة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر).

عرض لاستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا

- ٧٢ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو، نظرت اللجنة في استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا، واستمعت إلى بيان من الرئيس.
- ٧٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى نائب رئيس وزراء أنغولا ببيان.
- ٧٤ - وفي الجلسة ذاتها أيضا أدلى ممثل الأونكتاد ببيان عرض فيه لتقرير الأونكتاد بشأن استعراض سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا.
- ٧٥ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من البرازيل ونيجيريا والبرتغال.
- ٧٦ - كما أدلى ببيانات ممثلو كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو.
- ٧٧ - وأدلى ببيان أيضا ممثل التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية.
- ٧٨ - وأدلى بتعليقات وملاحظات ممثلو كل من الصين، وليسوتو، وجنوب أفريقيا، والسودان، والنمسا، وسلوفاكيا، وأنغولا.
- ٧٩ - كما أدلى ببيان ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- ٨٠ - وأدلى نائب الأمين العام بالنيابة للأونكتاد بملاحظات ختامية.
- ٨١ - ولوحظ أن الغرض من استعراضات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار هو تقييم القدرات في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار، وفعالية نظم الابتكار الوطنية بهدف تحديد مواطن القوة والضعف، وتقييم مدى كفايتها في الوفاء بالاحتياجات ذات الأولوية للبلد من ناحية الأهداف الاقتصادية، مثل القدرة التنافسية والتنوع ومواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية. كما تستهدف تلك الاستعراضات تقديم المشورة في مجال السياسات على شكل اقتراحات بشأن كيفية تحسين القدرات في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار وإنشاء نظم وطنية للابتكار تتسم بقوتها وتليتها للغرض. وخلص الاستعراض إلى أنه بينما يوحى بالأمل استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتباره مكونا لاستراتيجية إنمائية ناجحة في أنغولا، لا تزال هناك تحديات خطيرة في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بدور هذه السياسة في مجالات التعليم والتدريب، وقدرات البحث والتطوير، والتمويل، ورسم السياسات. وشكلت تنمية الهياكل الأساسية عقبة رئيسية كانت موضع معالجة فعالة من خلال جهود التعمير واسعة النطاق. وأعربت حكومة أنغولا عن اهتمامها باستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها من ركائز خطة التنمية الاقتصادية فيها، وعن التزامها استخدام الاستعراض

كأساس للنقاش على الصعيد الوطني من أجل رسم استراتيجية وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار.

٨٢ - وأشار العديد من المشاركين، في مناقشتهم الاستعراض، إلى كونه عملية مفيدة تمثل بداية هامة لعملية دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة التنمية الوطنية لأنغولا. وأشار عدة متكلمين إلى أن استعراضات سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار تشكل فرصة هامة لتقاسم الخبرات والدروس فيما بين مقرري السياسات في البلدان النامية، بإمكانها المساهمة في تحسين فهم الممارسات الجيدة أو أفضل الممارسات في سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأعرب البعض عن الأمل في أن يساعد ذلك على حشد الدعم الدولي في هذا الخصوص، وتيسير زيادة التعاون الدولي في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك ما يتعلق بتبادل المعارف ذات الصلة، فضلا عن الجوانب الأخرى للتعاون الدولي مثل التعاون الحكومي الدولي فيما بين بلدان الجنوب ثم بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال في ميادين العلم والتكنولوجيا والابتكار.

٨٣ - وأشار بعض المشاركين إلى أن استعراض الأونكتاد استفاد من البحث والتحليل، والتعاون التقني، والحوار الحكومي الدولي، وهي ركائز عمل الأونكتاد. ويسهم البحث والتحليل في عملية التعاون التقني كما يثري الحوار الحكومي الدولي. وتدعو الوثيقة الختامية للدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اتفاق أكرا، الأونكتاد إلى إجراء استعراضات لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار لدى البلدان النامية. وأشار إلى أن العلم والتكنولوجيا والابتكار، في معظم البلدان النامية، عنصر لا وجود له أو عنصر هامشي في استراتيجيات التنمية، ولكن يتعين أن يحتل موقعا رئيسيا أكبر. وشدد المشاركون على أهمية وضع نظام ابتكار وطني سليم.

٨٤ - وأشار آخرون إلى الحاجة إلى تحويل سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى حلقة مثمرة، حيث تسهم في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية، ولا سيما في قطاع التعليم والقطاعات المنتجة مثل الزراعة والصناعة إلى جانب قطاع الخدمات. وكان لتنمية الموارد البشرية وتنمية القدرة على تنظيم المشاريع أهمية بالغة في تعزيز سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأشار المشاركون إلى ضرورة الاتساق بين سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار والسياسات الوطنية الأخرى. كما سُلط الضوء على التعاون الدولي، وخاصة ما يتعلق بمجالات التعليم والتدريب، ونقل التكنولوجيا.

الفصل الخامس

تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة العاشرة للجنة والتقدم المحرز بشأن هذه المقررات

- ٨٥ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في الجلسة ٨ المعقودة في ٢٩ أيار/مايو.
- ٨٦ - وفي الجلسة ذاتها، استمعت اللجنة إلى بيان استهلاكي أدلى به ممثل الأونكتاد، الذي أجاب أيضا على أسئلة طرحها ممثلو كل من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية وفرنسا.

الفصل السادس

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثانية عشرة للجنة

٨٧ - نظرت اللجنة، في جلستها العاشرة المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، في البند ٥ من جدول أعمالها وانتخبت بالتركية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الثانية عشرة:

الرئيس:

خوان إدواردو إغيجورن (شيلي)

نواب الرئيس:

يريو لانسيورو (فنلندا)

ستيفان مواردريك (سلوفاكيا)

ماكسيموس ج. أونغكيلى (ماليزيا)

الطيب إدريس عيسى (السودان)

الفصل السابع

جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثانية عشرة للجنة

٨٨ - في جلستها العاشرة المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها. وكان معروضا عليها ورقة غير رسمية تضم مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية عشرة.

٨٩ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيانات ممثلو كل من الفلبين، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية إيران الإسلامية، والبرازيل، وفنلندا، والمراقب عن تايلند.

٩٠ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، وعقب توضيح أدلى به ممثل الأونكتاد، أقرت اللجنة مشروع مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت والوثائق لدورتها الثانية عشرة، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع باء، مشروع المقرر الرابع).

الفصل الثامن

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية عشرة

٩١ - في الجلسة العاشرة، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو، عرض نائب رئيس اللجنة ومقررها مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية عشرة (E/CN.16/2008/L.1).

٩٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن أعمال دورتها الحادية عشرة، وعهدت إلى المقرر بإنجازه.

الفصل التاسع

تنظيم أعمال الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٩٣ - عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها الحادية عشرة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف خلال الفترة الممتدة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. وعقدت اللجنة ١٠ جلسات (من الأولى إلى العاشرة).

٩٤ - وافتتح الدورة الرئيس المؤقت، موثيتجوا ميتسينغ (ليسوتو)، نائب رئيس اللجنة، الذي أدلى أيضا ببيان افتتاحي.

٩٥ - وفي الجلسة الأولى أيضا، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو، ألقى نائب الأمين العام للأونكتاد بالنيابة كلمة أمام اللجنة.

٩٦ - وفي الجلسة نفسها، ألقى المتحدثون التالية أسماؤهم كلمات أمام اللجنة: حمدون توري، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ وماورو ديل أميروغيو، وزير الدولة لشؤون التعليم والبحث في سويسرا؛ ونينا فيدروف، مستشارة وزيرة خارجية الولايات المتحدة لشؤون العلم والتكنولوجيا؛ وسوبرامانيان رامادوراي، المسؤول التنفيذي الأول والمدير العام لشركة تاتا للخدمات الاستشارية، ورئيس مبادرة غرفة التجارة الدولية المتعلقة بدعم مؤسسات الأعمال لمجتمع المعلومات؛ وزينب البكري، نائب رئيس مصرف التنمية الأفريقي؛ وبارميندر جيت سينغ، ممثل مؤسسة تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير، بنغالور، الهند.

الجزء الوزاري

٩٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن موضوع "العلم والتكنولوجيا والابتكار، ومتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات"، وقد أدار المناقشة آرت ريلي، كبير مدراء شركة نظم سيسكو، الذي أدلى ببيان أيضا.

٩٨ - وفي الجلسة نفسها، قدمت عروض من جانب كل من: رائد فهمي، وزير العلم والتكنولوجيا، العراق؛ وليجيا أمادا ميلو، وزيرة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الجمهورية الدومينيكية؛ وماكسيموس ج. أونجيكلي، وزير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في ماليزيا؛ والحاج قلاعي، وزير تكنولوجيات الاتصال في تونس؛ وطارق الرحمن، رئيس المجلس الباكستاني للعلوم والتكنولوجيا؛ وموثيتجوا ميتسينغ، وزير الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا في ليسوتو؛ وجواكيم تانكوانو، وزير البريد وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في

بوركينا فاسو؛ وبيدرو سيباستياو تيتا، نائب وزير العلوم والتكنولوجيا في أنغولا؛ وديرك هانيكوم، نائب وزير العلوم والتكنولوجيا في جنوب أفريقيا؛ وفورتوناتو ديلا بينا، وكيل الوزارة لشؤون العلم والتكنولوجيا في الفلبين؛ وعون البطيحي، الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في الأردن.

٩٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا أدلى ممثل السودان ببيان.

١٠٠ - وأكد المشاركون مجدداً أن العلم والتكنولوجيا أداتان حيويتان لتحقيق الأهداف الإنمائية، لا سيما تلك الواردة في إعلان الألفية. إذ إن تطبيق العلم والتكنولوجيا مثلاً، قد يساهم في التصدي للتحديات العالمية في مجالات مثل الزراعة والصحة والطاقة والبيئة. لذلك فمن المهم بالنسبة للبلدان النامية أن تدمج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجيات التنمية الوطنية، وخاصة تلك المتعلقة بالحد من الفقر. وشدد المشاركون على أهمية قيام الحكومات باعتماد نهج أصحاب المصلحة المتعددين، في وضع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

١٠١ - وأشار المشاركون إلى أن القدرة على اكتساب المعارف الحالية ومواءمتها ونشرها واعتمادها أمر في غاية الأهمية بالنسبة لكل بلد، بصرف النظر عن مستوى التنمية فيه. وبذات القدر من الأهمية، القدرة على إنتاج معارف جديدة واستخدامها، وإيجاد سبل مبتكرة لتطبيق العلم الحديث من أجل التصدي لتحديات التنمية المحلية. وفي هذا السياق، شددوا على أهمية تنمية رأس المال البشري، ونقل التكنولوجيا، والتعاون التقني والترتيبات التعاونية من مختلف الأنواع، وتعزيز النظم الوطنية للابتكار وحقوق الملكية الفكرية. وتم التأكيد على دور التعليم، ولا سيما التعليم العالي وفي مواضيع تقنية تشمل العلوم والهندسة والرياضيات. كما أبرزوا التعاون بين الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا من أجل التنمية. ودعا المشاركون إلى مزيد من التفاعل بين المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وساقوا أمثلة عن السبل التي يمكن من خلالها تحويل هجرة الأدمغة إلى كسب العقول من خلال سياسات مبتكرة تستفيد من مواهب مجتمعات المغتربين وتحقيق أقصى قدر من الفرص التي توفرها عولمة القوى العاملة.

١٠٢ - وشدد العديد من المشاركين على إمكانات الدور الذي لا يمكن أن تضطلع به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشبكة الانترنت بصفة خاصة، في المساهمة في تبادل المعارف ونشرها، وتسريع عجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. ورغم التقدم المحرز في بعض المجالات، وعلى وجه الخصوص في مجال الهواتف المحمولة، فإن تأثير

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على التخفيف من حدة الفقر، لم يصبح كبيرا ولملوسا بعد. ولتحقيق أقصى ما يمكن من التكنولوجيات، يجب أن تكون متاحة وميسرة للسكان ذوي الدخل المنخفض.

١٠٣ - وأوضح المشاركون أن العديد من التطبيقات الالكترونية، مثل التعليم الالكتروني، والصحة الالكترونية، أو الأعمال التجارية الالكترونية، تعتمد على الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسرعة وبأسعار معقولة. وفي هذا السياق، فإن تكنولوجيات النطاق الترددي العريض تستحق اهتماما خاصا في مجال السياسات العامة. وشجع المشاركون الحكومات على وضع سياسات تمكن من توفير خدمات النطاق الترددي العريض بشكل تنافسي. ولاحظوا بقلق أن الفجوة الرقمية بدأت تأخذ أبعادا جديدة، وشدوا على الحاجة إلى كفاءة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار معقولة ومحو الأمية الرقمية بين الفقراء في المناطق الريفية والفئات المهمشة الأخرى بما في ذلك النساء. وفي حين كانت الحلول القائمة على السوق مفيدة في كثير من الأحيان، فإن هناك حاجة إلى تطوير نماذج بديلة للمناطق التي لا يوجد فيها طلب فعال من الناحية التجارية. وأشار إلى أن المشاريع الإقليمية والمشاركة بين القطاعين العام والخاص ذات أهمية خاصة لبناء ركائز الاتصالات ووصلات الألياف البصرية العالية القدرة.

١٠٤ - وفيما يتصل بمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، دعا المشاركون إلى مزيد من التآزر والتعاون بين مختلف الهيئات المكلفة بتنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وأبدوا قلقهم أيضا لأنه مع إيلاء الكثير من الاهتمام لمسألة التواصل، فرما تم إغفال قضايا هامة أخرى مثل المحتوى المحلي. وأكد المشاركون على أهمية هئية بيئة مواتية، وتنمية رأس المال البشري، ودور المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، في بناء مجتمع معلومات هدفه الإنسان وموجه نحو التنمية ويتسم بالشمول.

١٠٥ - وأحيط المشاركون علما بموجز لنتائج الدورة الثانية عشرة الأخيرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي أكدت مجددا الدور المحوري للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وهئية القدرات لاستخدام التكنولوجيات القائمة وإيجاد معارف جديدة. وطلبت أيضا إلى الأونكتاد تعزيز العمل في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتقديم الدعم إلى اللجنة.

١٠٦ - وخلال الجزء الوزاري، رحب المشاركون بتقاسم الخبرات الوطنية. واقترحوا أن تلتمس أمانة اللجنة تقديم تقارير وطنية، على أساس طوعي، وجعلها متاحة، بما في

ذلك على الموقع الإلكتروني للجنة. واقترحوا أيضا وضع نموذج لا يقتصر فقط على طرح أمثلة الممارسات الجيدة فقط، بل والدروس المستفادة كذلك.

١٠٧ - وأدى نائب الأمين العام للأونكتاد بالنيابة بملاحظات ختامية.

باء - الحضور

١٠٨ - حضر الدورة ممثلون عن ٣٧ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة. كما وحضر مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وممثلون عن منظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، فضلا عن ممثلين عن المجتمع المدني وكيانات الأعمال التجارية. وترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة E/CN.16/2008/INF.1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٠٩ - كانت اللجنة قد انتخبت بالتركية، في جلستها التاسعة من الدورة العاشرة، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، الأعضاء التالية أسماؤهم لمكتب دورتها الحادية عشرة:

الرئيس:

داتو سرى جمال الدين جرجيس (ماليزيا)

نواب الرئيس:

خوان إدواردو إيغورون (شيلي)

يانيس كاركلينس (لاتفيا)

موثيتجوا متسينغ (ليسوتو)

برند مايكل رود (النمسا)

١١٠ - وانتخبت اللجنة، في الجلسة الثانية من دورتها الحادية عشرة، المعقودة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، ماكسيموس ج. أونغكيلى، وزير العلوم والتكنولوجيا والابتكار في ماليزيا، رئيسا للدورة ليحل محل داتو سرى جمال الدين جرجيس (ماليزيا) الذي لم يتمكن من تولي مهام الرئيس.

١١١ - وفي الجلسة نفسها، انتخبت اللجنة أيضا لوسيانو بارودي من شيلي ليحل محل خوان إدواردو إيغورون (شيلي) الذي لم يتمكن من الاضطلاع بمهامه كنائب لرئيس الدورة الحادية عشرة.

١١٢ - وفي جلستها الثالثة، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو، وافقت اللجنة على أن يتولى أيضا موثيتجوا ميتسينغ (ليسوتو) مسؤوليات مقرر دورتها الحادية عشرة.

دال - جدول الأعمال وتنظيم العمل

١١٣ - في جلستها الأولى المعقودة في ٢٦ أيار/مايو، أقرت اللجنة جدول أعمالها المؤقت ووافقت على تنظيم أعمالها، على النحو الوارد في الوثيقة E/CN.16/2008/1 and Corr.1، وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
- ٢ - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي
- ٣ - المواضيع ذات الأولوية:
 - (أ) السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إتاحة ما يلزم من فرص وصول وهياكل أساسية وبيئة التمكين
 - (ب) تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث
- ٤ - تنفيذ المقررات المتخذة في الدورة العاشرة للجنة والتقدم المحرز بشأن هذه المقررات
- ٥ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثانية عشرة للجنة
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت والوثائق المعدة للدورة الثانية عشرة للجنة
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية عشرة

العنوان أو الوصف	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي	٢	A/63/72- E/2008/48
جدول الأعمال المشروح المؤقت وتنظيم الأعمال	١	E/CN.16/2008/1 and Corr.1
تقرير الأمين العام عن السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص الوصول والبنية الأساسية وبيئة التمكين	٢	E/CN.16/2008/3
تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث	٣	E/CN.16/2008/4
مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية عشرة	٧	E/CN.16/2008/L.1
ملخص التقرير الذي أعدته أمانة الأونكتاد عن اجتماع اللجنة المعقودة في كوالالمبور من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧	٢ و ٣	^(أ) E/CN.16/2008/CRP.1
تقرير متابعة بشأن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: مذكرة من أمانة الأونكتاد	٢	ورقة معلومات أساسية ^(ب)

(أ) متاحة على الموقع: <http://wunctad.org/cstd>.

(ب) متاحة على الموقع http://www.unctad.org/en/docs/none20081__en.pdf.